قال فسخ ولو باع عبدين بالخيار فى احدهما فان عينه و
فصل ثمن كل صح والا فلا ويجوز خيار التعيين وهو بيع احد
شيئين او ثلاثة على ان ياخذ المشترى ايا شاء ولا يجوز بما
فى اكثر من ثلاثة ويقيد تخيره بمدة خيار الشرط على اختلاف
والمبيع واحد والباقى امانة فلو قبض الكل فهلك واحدا او
تعيب لزم البيع فيه وتعين الباقى للامانة وان هلك الكل
لزمه نصف ثمن كل او ثلثه وليس له رد الكل الا ان ضم اليه
خيار الشرط ويورث خيار التعيين والعيب لا الشرط والرؤية
ولو اشترى على انهما بالخيار فرضى احدهما لا يبرأ الآخر خلافا لهما
وعلى هذا خيار العيب والرؤية ولو اشترى عبد على انه خباز
او كاتب فظهر بخلافه اخذه بكل الثمن او تركه فصل
من اشترى ما لم يره جاز وله رده اذا رآه ما لم يوجد ما يبطله
وان رضى قبلها ولا خيار لمن باع ما لم يره ويبطل خيار الرؤية
ما يبطل خيار الشرط من تعيب وتعيب فى يده بعذر رد
بعضه وتصرف لا يفسخ كالاعتاق ويتوابعه ويوجب
حقا للغير كالبيع المطلق والرهن والاجارة قبل الرؤية وبعدها
وما لا يوجب حقا للغير كالبيع بالخيار والمساومة والهبة بلا تسليم
يبطل بعدها لا قبلها وكفت رؤية وجه المرقق والمدابة
وكفلها وفى شاة اللبن لا بد من الحلب وفى شاة القنية لا بد

من رؤية الضرع ورؤية ظاهر الثوب ان لم يكن معلما كافية ورؤية
علمه ان معلما ورؤية داخل الدار وان لم يشاهد بيوتها وعند
زفر لا بد من مشاهدة البيوت وعليه الفتوى اليوم وان رأى
بعض المبيع فله الخيار اذا رأى باقيه وما يعرض بالفورج كالمكيل
والموزون فرؤية بعضه كرؤية كله وفى ما يطعم لا بد من الذوق
ونظر الوكيل بالشراء والقبض كافٍ كنظر الرسول وعندهما
هو كالوكيل وبيع الاعمى وشراؤه صحيح وله الخيار اذا اشترى
وسيفسد بحيته المبيع او شمه او ذوقه فيما يعرف بذلك وبوصف
المعقار له ومن رأى احد الثوبين فشراهما ثم رأى الآخر
فله اخذهما او ردهما او احدهما ومن رأى شيئا ثم
شراه فوجده متغيرا تخير والا فلا وان اختلفا فى تغيره فالقول للبائع
وان فى الرؤية فللمشترى ومن اشترى عدلا ظبيا فباع منه ثوبا او وهب
وسلم فله ان يرد بعيب لا بخيار رؤية او شرط فصل
مطلق البيع يقتضى سلامة المبيع فلمن وجد فى مشتريه عيبا ردته
او اخذه بكل ثمنه لا امساكه ونقص ثمنه الا برضى بائعه وكل ما اوجب
نقصان الثمن عند التجار فهو عيب فالاباق والبول فى الفراش عيب
من صغير يعقل عيب وكذا السرقة والبول فى الفراش وبلى الكبير
عيب آخر فلو ابق او سرق او بال فى صغره ثم عاوده عند المشترى
فله رده وان عاوده عنده بعد البلوغ لا والجنون عيب مطلقا

Copyright © King Saud University